

Distr.: General
29 May 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الموجز الذي أعده الرئيس لاجتماع مجلس الأمن المفتوح الرفيع المستوى بصيغة آريا بشأن موضوع "خمسة وسبعون عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية - الدروس المستفادة لمنع وقوع فظائع في المستقبل، مسؤولية مجلس الأمن"، المعقود في 8 أيار/مايو 2020.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سفين يورغنسون

السفير،

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 29 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

موجز اجتماع مجلس الأمن المفتوح الرفيع المستوى بصيغة آريا بشأن موضوع "خمسة وسبعون عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية - الدروس المستفادة لمنع وقوع فظائع في المستقبل، مسؤولية مجلس الأمن"، المعقود في 8 أيار/مايو 2020

المقدمة

استضافت جمهورية إستونيا اجتماعًا بصيغة آريا بشأن موضوع "خمسة وسبعون عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية - الدروس المستفادة لمنع وقوع فظائع في المستقبل، مسؤولية مجلس الأمن"، عُقد في 8 أيار/مايو 2020 عن طريق التداول بالفيديو. وكان الاجتماع عامًا وجرى بثه على الهواء مباشرة على عدة منصات بهدف زيادة شفافية عمل مجلس الأمن.

وترأس النقاش وزير خارجية جمهورية إستونيا، أورماس راينسالو. وكان المتكلمون الضيوف هم جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعنى بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية؛ وروزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وتيموثي سنايدر، أستاذ التاريخ في جامعة بيل. ودُعي ممثلو جميع الدول الأعضاء إلى الحضور والإدلاء ببيانات. وعقب جلسات الإحاطة، أدلى ببيانات جميع الدول الأعضاء في المجلس بالإضافة إلى 61 دولة عضوا. ومُثّلت خمسة وأربعون دولة على المستوى الوزاري. وكان هذا أول اجتماع افتراضي بصيغة آريا في التاريخ جمع هذا العدد الكبير من المشاركين الرفيعة المستوى.

وكان الهدف الرئيسي للاجتماع الرفيع المستوى هو الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية، وإتاحة الفرصة لمناقشة محاسن نظام ما بعد الحرب ومساوئه. إذ لم يكن الهدف هو تحديد الدروس المستفادة من الماضي فحسب، بل أيضا تسليط الضوء على التحديات المقبلة وتوفير منتدى لتقييم التهديدات الأمنية التي تشكلها النزاعات في أوروبا وخارجها.

الإحاطات

في الإحاطة الأولى، شدد جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعنى بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على أهمية توقيت النقاش - فقال إنه لا يجري فحسب تزامناً مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا، بل أيضا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وذكر أن إلى أن الاتحاد الأوروبي احتفل، في اليوم التالي، في 9 أيار/مايو، بالذكرى السنوية السبعين لإعلان شومان.

وفي معرض إشارته إلى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أكد أن العالم بأسره يواجه أكبر أزمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأن السبيل الوحيد للخروج منها هو تعزيز التضامن والتعاون العالمي. وأن الاتحاد الأوروبي يشكل، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، رمزاً للتقدم المحرز للنهوض بحقوق الإنسان

والديمقراطية وسيادة القانون. وكرر مجدداً أيضا القول بأن القيم التي بنيت عليها أوروبا التي مزقتها الحرب، أي التضامن والانفتاح والحرية واحترام سيادة القانون، هي قيم مشتركة مع الأمم المتحدة ويزداد الطلب عليها أكثر من ذي قبل.

وأضاف قائلا إن الأزمة الراهنة تشكل اختباراً للإنسانية والتعددية على حد سواء، وأن النجاح في هذا الاختبار يقتضي ترسيخ وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، الذي تشكل الأمم المتحدة محوره الأساسي. واختتم بوريل إحاطته بالتتويح أيضا بالتعاون القوي القائم بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن عدة منظمات إقليمية، دعماً للسلام والأمن.

وفي الإحاطة الثانية، أكدت روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، أن قادة العالم فضلوا في عام 1945 تعددية الأطراف والتعاون الدولي على الانقسام والانعزال. فالنظام القائم على القواعد يستند إلى احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وتضطلع البلدان الأوروبية بدور كبير في هذه الهيكلية، كما دأبت على إظهار تأييدها القوي لتعددية الأطراف ومنع نشوب النزاعات على حد سواء. وشددت ديكارلو على أن السلام والازدهار اللذين تشهدهما المنطقة، لا يجعل أوروبا منيعة من القلاقل على نحو ما أظهرته الأزمات في أوكرانيا وجورجيا، فضلا عن مسألتي ترانسنيستريا وقبرص القائمتين منذ فترة طويلة. وفي معرض تشديدها على أهمية نهاية الحرب العالمية الثانية بوصفها منعطفًا تاريخيا وعلى إمكانية إحراز تقدم بالبناء عليها، أشارت إلى الجائحة الحالية التي تتيح لنا أيضا فرصة الاتحاد ثم العمل معاً على التأسيس لعالم يسوده الإنصاف والسلام أكثر مما مضى. ونوّهت أيضا، في ختام إحاطتها، إلى النداء الداعي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي الذي وجهه الأمين العام، بوصفه عنصرا هاما في هذا الصدد.

وفي الإحاطة الثالثة، أكد تيموثي سنايدر، أستاذ التاريخ في جامعة بيل، أن فعل التذكّر لا يمكن أن يغير الماضي ولكن يمكنه التأثير على المستقبل. وأنه يجب ألا يغيب عن البال كيف بدأت الحرب العالمية الثانية وكيف عمدت ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي إلى تقسيم أوروبا الشرقية؛ إذ لم تكن نهاية الحرب العالمية الثانية، بالنسبة لبلدان مثل ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا، سوى بداية احتلال دام عقودا.

وشدد أيضا في تحليله على ضرورة الامتناع عن العودة إلى لحظة تفرض علينا الخيار بين الحلول العلمية المشتركة والرجوع إلى التنافس الدموي العنيد على موارد أصبحت محدودة بسبب تغير المناخ. وأشار إلى الجائحة التي نشهدها الآن، فقال إنها تشكل تحديا تقنيا وأخلاقيا على حد سواء. وأفاد بأن الحلول التقنية سوف تأتي مع مرور الوقت ولكن ما يهم أكثر، هو كيف نتعامل مع بعضنا البعض حتى ذلك الحين. واختتم إحاطته بالقول إن الحقيقة بشأن الماضي يمكن أن تصبح لغة للمصالحة، ولذا لا بد أن نتوخى الصدق لكي نتاح لنا فرصة بناء مستقبل أفضل.

مناقشة الدروس المستفادة من الماضي والتحديات الراهنة والمقبلة

اتفق المشاركون على أن نهاية الحرب العالمية الثانية شكلت بداية جديدة، وذلك بالرغم من أن الحربين العالميتين تركتا أوروبا مدمرة. ويرى الكثيرون في ذلك نظاما دوليا جديدا قائما على القواعد تشكل فيه تعددية الأطراف عاملا رئيسيا من عوامل الاستقرار والديمقراطية والرخاء على الصعيد الدولي. وهذا ما أفضى إلى إنشاء الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي واعتماد ميثاق الأمم المتحدة الأمر الذي أظهر أن البلدان ستضع خلافاتها جانبا وتعمل على تحقيق مستقبل أكثر ازدهارا يعود بالفائدة على جميع الدول

الأعضاء. وأبرز عدد من المشاركين أيضا أن هذه البداية الجديدة والتاريخ (8 أيار/مايو 1945) جلبا عواقب مختلفة إلى دول مختلفة وأن نهاية الحرب العالمية الثانية لا تعني أن أوروبا أصبحت حرة بأكملها.

ودعا المشاركون إلى ضرورة رفض جميع المحاولات الرامية إلى إقامة مناطق نفوذ أو إحياء القديم منها، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى نشوب النزاعات. وسلط الضوء على أن مبدأ الأمن الجماعي يدعو إلى تقييد بحكم القانون لاستخدام القوة لأنه يربط أمن كل دولة منها بأمن الجميع. ولذلك يجب إدانة الاستخدام غير المشروع للقوة. وشدد المتكلمون على أن التوترات والنزاعات المتسمة بالعنف لا تزال مستمرة حتى في يومنا هذا، في أماكن منها أوروبا - فقد أظهرت الأزمات التي عصفت بجورجيا في عام 2008 وفي أوكرانيا في عام 2014، على وجه الخصوص، أن اندلاع أعمال عنف جديدة أمر وارد تماما.

ويعلمنا تاريخ الحرب العالمية الثانية أن التحريض على الشعبوية أمر خطير وأن الانعزالية لا تسفر عن أي نتيجة. واستنادا إلى الدروس المستفادة من الماضي، أبرز المتكلمون ضرورة العمل ضد عودة ظهور النزعات الشعبوية والقومية والسلطوية والعنصرية وكرهية الأجانب، وعدم التمييز ضد أي شخص بسبب أصوله أو معتقداته الدينية أو السياسية.

وأشار المتكلمون إلى أن السلام لم يتحقق بعد رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ 75 عاما وإنشاء مؤسسات متعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات. كما ظهرت تهديدات جديدة، إذ يتعرض السلم والأمن الدوليان اليوم للخطر بسبب الجائحات، وتغير المناخ، والإرهاب، والتهديدات السيبرانية؛ وكلها تدعو إلى بناء تعاون أقوى.

وكان أحد المواضيع المتكررة لهذا الحدث هو توفير الدعم للنظام العالمي القائم على القواعد الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية وضرورة تجنب أخطاء الماضي في منع نشوب النزاعات. واتفق المتكلمون على ضرورة ترسيخ وتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد الذي تشكل الأمم المتحدة محوره الأساسي.

واتفق المشاركون على ضرورة أن تستمر الدول، صوتا للسلام والأمن الدوليين، في الاستثمار في التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وشددت البلدان على ضرورة تنشيط خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن من ناحية منع نشوب النزاعات وبناء السلام وتعزيز حفظ السلام. ودعا المتكلمون أيضا إلى اتخاذ خطوات ملموسة صوب إصلاح مجلس الأمن - لتحسين شرعية هذه الهيئة وتعزيز كفاءتها. كما وردت إشارات إلى استخدام حق النقض على نحو يفتقر إلى الشفافية من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولا سيما في حالات الفظائع الجماعية حيث يكون فيها استخدام حق النقض أمرا يبعث على الأسى.

وأشير أيضا إلى أن أحد العناصر الرئيسية لبناء مستقبل أفضل يتمثل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا تاما. وسلط المتكلمون الضوء أيضا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعميم مراعاة قضايا الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين للحد من أوجه عدم المساواة ولنجاح عمليات إصلاح قطاع الأمن في مختلف أنحاء العالم.

وسلط المشاركون الضوء على الأثر المتعدد الأبعاد للأزمة إذ إنها تسببت في ضائقة صحية واقتصادية واجتماعية. ورأى البعض أن الجائحة تشكل تهديدا للسلام والأمن، وأن جائحة كوفيد-19 كشفت أيضا عن الحاجة الملحة إلى التصدي للتهديدات السيبرانية وسد الفجوة الرقمية العالمية في أسرع وقت ممكن.

وأعرب المتكلمون عن تأييدهم لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وأشار العديد منهم إلى أن هذا النداء لم يترجم بعد للأسف إلى نتائج ملموسة.

التوصيات

خلال النقاش، أبرز المتكلمون الضيوف، وأعضاء مجلس الأمن، وغيرهم من المشاركين النقاط الرئيسية التالية.

- (أ) من الضروري، صوتًا للسلام والاستقرار الدائمين، أن تضع الدول خلافاتها جانبا وتعزز قنوات الحوار والتعاون. وتشكل مبادئ القانون الدولي وتسوية المنازعات بالطرق السلمية عنصران رئيسيان في تحقيق ذلك.
- (ب) يجب على الدول أن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة واستخدامها ضد الآخرين، كما يجب التمسك بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.
- (ج) يجب ممارسة التضامن لمساعدة البلدان الأكثر ضعفًا في التصدي للتحديات التي تواجهها الآن.
- (د) ضرورة تسوية المنازعات بالطرق السلمية والدبلوماسية الوقائية بوصفهما العاملين المساهمين الرئيسيين في منع نشوب النزاعات وإيجاد حلول للتحديات الراهنة.
- (هـ) يجب على مجلس الأمن أن يظهر الإرادة السياسية للعمل إزاء أي من التحديات الراهنة.
- (و) يجب أن يقيم مجلس الأمن شراكة أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لما تمتلكه من روابط فريدة من التاريخ والمعرفة.
- (ز) يلتزم مجلس الأمن أحيانًا بالصمت المطبق، ولذا يجب ألا يصبح التقاعس هو القاعدة في عمل المجلس، إذ تظل وحدة صفوف المجلس ذات أهمية قصوى في كفاءة عمله على نحو بناء.

الاستنتاجات

قدمت الحرب العالمية الثانية للعالم دروسًا استفاد منها في حماية الحرية وتعظيمها، ورفض الاستخدام غير المشروع للقوة وإدانتها، والتعاون على تحقيق السلام وصونه.

والنظام العالمي القائم على القواعد وكذلك السلام ليسا تحصيل حاصل؛ إذ إن الأمن والاستقرار والسلام الدائم على الصعيد الدولي تتطلب امتثالًا حقيقياً ومستمرًا للقانون الدولي والقواعد الدولية، بما في ذلك احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

وفي ختام الاجتماع، أكد المشاركون مجددًا الرأي القائل بأن مواجهة التحديات العالمية تقتضي العمل على الصعيد العالمي، وأن تعددية الأطراف هي العامل الرئيسي في التغلب على التحديات الحالية والمقبلة.